منظمـــة الصحـــة العالميـــة

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون **ج٥٦/٣٤**

البند ١٤-١٩ من جدول الأعمال المؤقت **٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣**

A56/34

التقييم المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لأعمال لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي)

تقرير من المدير العام

١- وفقاً لأحكام قرار جمعية الصحة العالمية ج ص ع٥٣-١٥ بشأن السلامة الغذائية، والطلب الذي قدمته لجنة برنامج منظمة الفاو في دورتها السادسة والثمانين في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أُعد تقرير عن التقييم المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الصحة العالمية لعمل لجنة دستور الأغذية وغيرها من الأنشطة التي يضطلع بها كل من منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بشأن المعايير الخاصة بالأغذية،[1] ويُعرض ملخص لهذا التقرير في هذه الوثيقة مع تعليقات المديرة العامة وتحليل لما يترتب على التقرير من آثار رئيسية على السياسة العامة لعمل منظمة الصحة العالمية في مجالي السلامة الغذائية والتغذية.

ملخص التقرير

الغرض المنشود من التقييم وإجراؤه

٢- أصدرت منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية التكليف الخاص بإجراء التقييم الذي وإن كان يركز على عمل لجنة دستور الأغذية الدولي المشتركة بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية، فإنه يغطي أيضاً جميع جوانب أعمال المنظمتين في مجال المعايير الخاصة بالأغذية، بما فيها جانبا بناء القدرات ومشورة الخبراء العلميين. واضطلع بمهمة التقييم فريق مستقل يُسدي له المشورة فريق خبراء مستقل. وتألف فريق التقييم من خمسة أشخاص، كان ثلاثة منهم، بمن فيهم رئيس الفريق، من خارج المنظمتين. وتألف فريق الخبراء المستقل من ١٠ أعضاء من جميع أنحاء العالم ومن بين أصحاب المصالح. كما استفاد التقييم من مشورة اللجنة التنفيذية التابعة للجنة دستور الأغذية الدولي.

٣- ولإجراء التقييم، تمّت زيارة ٢٤ بلداً في جميع أنحاء العالم، وعلى كل مستويات التنمية. وأجرى فريق التقييم مناقشات مع طائفة واسعة من ممثلي الحكومات وأصحاب المصالح المعنيين بإنتاج الأغذية ومراقبتها واستهلاكها، فضلاً عن ممثلي المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المعايير. وأُرسل استبيان

---

١ سيتاح النص الكامل للتقرير في الاجتماع.

إلى جميع أعضاء لجنة دستور الأغذية الدولي والدول الأعضاء في منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية والدول غير الأعضاء في لجنة دستور الأغذية الدولي، كما أُرسل الاستبيان إلى المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي تتمتع بصفة المراقب في لجنة دستور الأغذية الدولي ومنظمة الصحة العالمية. وقد وجهت دعوتان عامتان عن طريق الإنترنت من أجل إبداء تعليقات، أولاهما مفتوحة تماماً، وثانيتهما موجهة إلى منظمات غير حكومية وطنية.

الاستنتاجات

٤- تبين من التقييم أن أعضاء فريق التقييم يعتبرون المعايير الخاصة بالأغذية التي وضعتها لجنة دستور الأغذية الدولي هامة للغاية. وهم ينظرون إلى هذه المعايير باعتبارها معايير حيوية لتعزيز نظم مراقبة الأغذية الرامية إلى حماية صحة المستهلك، كما أنها حيوية بالنسبة للمسائل المتصلة بالتجارة الدولية، والاتفاقات الخاصة بتطبيق التدابير المتعلقة بالنظافة الصحية وصحة النبات وبالحواجز التقنية أمام التجارة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. كما توفر معايير دستور الأغذية الدولي أساساً تستند إليه البلدان الصّغرى والأقل تقدماً في وضع المعايير اللازمة لها. ورئي أن أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية ولجنة دستور الأغذية الدولي تواصل تقديم مساهمات كبيرة سواء على الصعيد الدولي أو لآحاد البلدان التي حسنت بذلك قدراتها على حماية مواطنيها وعلى الاستفادة من سوق للأغذية تتزايد عولمتها.

٥- وفيما يلي مجالات التحسين الرئيسية التي تم التعرف عليها:

- زيادة سرعة أداء أعمال لجنة دستور الأغذية الدولي وإسداء الخبراء العلميين لمشورتهم؛
- زيادة إدماج الدول النامية الأعضاء في عملية وضع المعايير بلجنة دستور الأغذية الدولي بما في ذلك تقييم المخاطر المحتملة في مجال الأغذية؛
- توفير لجنة دستور الأغذية الدولي لمعايير أكثر نفعاً للدول الأعضاء من حيث ملاءمتها لاحتياجاتها، ومناسبة توقيتها؛
- بناء للقدرات أكثر فعالية في تطوير النظم الوطنية لمراقبة الأغذية.

الولاية والأولويات

٦- اقتُرحت ولاية منقحة ودقيقة للجنة دستور الأغذية الدولي تعبر عن حدوث زيادة في الأنشطة المتصلة بالأولويات الصحية (لكي تُعتَمد هذه الولاية من قِبَل الأجهزة الرئاسية في كل من منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية عن طريق إجراء تعديل في النظام الأساسي للجنة دستور الأغذية الدولي) ونص هذه الولاية كما يلي: "صياغة وتنقيح معايير دولية خاصة بالأغذية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الملائمة الأخرى، مع إعطاء الأولوية للمعايير الخاصة بحماية صحة المستهلك، وأخذ احتياجات البلدان النامية في الاعتبار بشكل كامل".

٧- وتتزايد الطلبات المتعلقة بالصحة والموجهة إلى لجنة دستور الأغذية الدولي والتي تعكس تزايد وعي المستهلكين، وظهور التكنولوجيات والعوامل المُمرضة الجديدة والقضايا المتعلقة بالتغذية بما في ذلك المواد الغذائية التكميلية والأغذية الوظيفية والمطالبات المتعلقة بالصحة. وفي الوقت ذاته، يتزايد في الأعمال المتعلقة بالسلامة الغذائية، تناول السلسلة الغذائية على نحو موحد يدل على زيادة التعاون المشترك بين القطاعات،

على صعيد دولي أيضاً. وهناك مجال هام ينبغي تحسين هذا التعاون فيه هو مجال التعاون بين لجنة دستور الأغذية الدولي والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية من أجل إضفاء الطابع الرسمي على علاقاتهما وبالتالي تيسير قدرتهما على معالجة القضايا المتداخلة بينهما.

٨- وإذا أريد أن تغطي لجنة دستور الأغذية الدولي احتمالات الخطر المحدقة بالصحة والناجمة عن الأغذية تغطية كاملة، فسيكون تعيين الأولويات أمراً أساسياً في تحديد برنامجها الخاص بوضع المعايير. ويقترح ترتيب الأولويات التالي بشأن عمل لجنة دستور الأغذية الدولي:

(١) إدراك أن للمعايير تأثيراً على صحة المستهلكين وسلامتهم؛

(٢) وضع معايير للسلع الأساسية تستجيب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية؛

(٣) وضع معايير للسلع الأساسية تستجيب للاحتياجات الخاصة للبلدان المتقدمة؛

(٤) انطواء وسم المنتجات الغذائية على معلومات تتعلق بالمسائل غير المتصلة بالصحة أو السلامة.

هيكل الإدارة

٩- ضمن الهيكل الإجمالي لكل من منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية، ينبغي أن يكون للجنة دستور الأغذية الدولي استقلالية أكبر في تخطيط برنامج عملها وتنفيذه على النحو الذي وافقت عليه المنظمتان الأُمَّان. وترمي المقترحات المقدمة من أجل تعديل الهيكل التنظيمي للجنة إلى تحسين إدارة لجنة دستور الأغذية الدولي وإحكام تنظيمها. وقد نظر إلى وضع المعايير باعتباره عملية حاسمة تحتاج إلى إدارة وآليات محسَّنة. وأُوصي بإجراء استعراض يعقبه تشاور بشأن هيكل اللجنة. وينبغي تعزيز الدور التنفيذي لأمانة اللجنة لدعم زيادة استقلاليتها وزيادة كفاءتها العملية من خلال توسيع نطاقها ورفع مكانة موظفيها. وتقدر الزيادة في الموارد المالية اللازمة لإجراء هذه التغيرات مبدئياً بـ ١,٤ مليون دولار أمريكي لكل ثنائية.

١٠- وينبغي أن يستهدف الاستعراض الموصى به زيادة الاتساق والتركيز على الأولويات، بما في ذلك القضايا الناشئة، وتبسيط إجراءات عمل مختلف اللجان، وتسريعها. وفي الوقت نفسه ضمان تحسين المشاركة والتشاور، لاسيما مع البلدان النامية. وينبغي، قدر الإمكان، مواصلة اتخاذ القرارات في اللجان وفي لجنة دستور الأغذية الدولي بتوافق الآراء. وفي حالة إجراء تصويت، ينبغي أن تضطلع به اللجنة، وأن تتخذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين والمصوّتين.

١١- وينبغي أن يكون هناك تمييز أوضح بين تقييم المخاطر المحتملة وإدارة تلك المخاطر. وينبغي للجان المنبثقة عن لجنة دستور الأغذية الدولي أن تركز على إدارة المخاطر المحتملة، بينما يتعين إحالة التقييم العلمي للمخاطر المحتملة إلى هيئات الخبراء العلميين التابعة لمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية.

١٢- ويتعين زيادة تطابق وتنسيق مشورة الخبراء المقدمة إلى لجنة دستور الأغذية الدولي وزيادة الموارد المخصصة لتغطية تكاليفها زيادة هامة. ويتعين مواصلة تعزيز استقلاليتها وشفافيتها داخل منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية. ويتعين أن تكون اللجنة قادرة على وضع الأولويات ضمن ميزانية معتمدة لتوفير مشورة الخبراء وفقاً لبرنامج عملها. ويتعين أن تكون هذه الميزانية كافية لا لتغطية تكاليف الإسهامات المقدمة من

قبل هيئات الخبراء القائمة فحسب وإنما أيضاً للاستجابة للأولويات التي تحتاج إلى المزيد من المشورة المخصصة، بما في ذلك المشورة بشأن القضايا الناشئة.

١٣- ويوصى بأن تنشئ منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية لجنة علمية من علماء بارزين لتسدي للجنة دستور الأغذية الدولي وللمنظمتين مشورة علمية شاملة، بما في ذلك المشورة بشأن التحديات الناشئة بالإضافة إلى توفير الإرشادات ومراقبة الجودة للجان القائمة والمخصصة. ويوصى بإنشاء منصب المنسق المشترك للأنشطة الجارية لمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر المحتملة في مجال السلامة الغذائية، وبأن يتخذ المنسق مقره في منظمة الصحة العالمية من أجل تنسيق تقديم المشورة العلمية إلى لجنة دستور الأغذية الدولي والعمل كأمين للجنة العلمية. ويوصى بأن تزيد منظمة الصحة العالمية مساهمتها في تقييم المخاطر المحتملة على الصحة زيادة ملحوظة، بينما يتعين على منظمة الفاو تعزيز إسهامها في ممارسات الصنع والمناولة الجيدة. كما يوصى بإجراء دراسة استشارية فورية بشأن مشورة الخبراء وتقييم المخاطر يعقبها تشاور ومناقشات بين الخبراء في لجنة دستور الأغذية الدولي. وبوجه عام، تقدر الآثار في الميزانية الناجمة عن التوسع في الأنشطة اللازمة الخاصة بتقييم المخاطر المحتملة التي تضطلع بها منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية بـ ٢,٥ مليون دولار أمريكي خلال الثنائية.

١٤- ويمثل بناء القدرات من أجل توفير السلامة الغذائية والنظم الصحية للمستهلكين المحليين والتجارة إحدى أولويات البلدان النامية الرئيسية. وفي هذا المجال، وجد التقييم أمثلة كثيرة على نجاح منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية في مجال بناء القدرات، لكن لاحظ عدم حدوث تفاعل كاف بين المنظمتين على الصعيد القطري. وتلقى الترحيب المبادرة الخاصة بإنشاء الصندوق الإستئماني الجديد المشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية للتمكين من المشاركة الفعالة في أعمال لجنة دستور الأغذية الدولي، كما يلقى الترحيب أيضا المرفق/ الإطار العالمي المشترك بين الوكالات الذي استهلته منظمة التجارة العالمية بالاشتراك مع البنك الدولي، ومنظمة الفاو، ومنظمة الصحة العالمية، والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية من أجل بناء القدرات في مجال التدابير المتعلقة بالنظافة الصحية وبصحة النبات. وقد أنشئ المرفق بنواة مالية من البنك الدولي، وتدير المرفق منظمة التجارة العالمية. ويوصى ببذل جهد كبير مشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية لتعبئة الأموال من مصادر من خارج الميزانية وتعزيز تقديم مساعدة ثنائية منسقة في مجال بناء القدرات. كما ينبغي لمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية القيام، على نحو عاجل، بتحليل الكيفية التي سيحسنان بها تنسيق العمل وتوزيعه بالاستناد إلى مواطن قوتهما وتآزرهما المتبادلة، وتقاسم النتائج التي تتوصلان إليها مع لجنة دستور الأغذية الدولي.

١٥- وأخيرا، يدعو التقرير إلى التبكير باتخاذ إجراءات متواصلة لتنفيذ التوصيات المتفق عليها من خلال:

- تبكير الأجهزة الرئاسية لمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية باتخاذ قرارات بشأن الاحتياجات من التمويل والترتيبات الإدارية الجديدة؛

- تبكير لجنة دستور الأغذية الدولي ذاتها باتخاذ إجراءات للعمل لتنفيذ التوصيات بدون فقدان للزخم عن طريق إحالة الأعمال إلى اللجان العامة المنبثقة عن اللجنة؛

- إنشاء فرقة عمل مشتركة بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية ورئيس ونواب رئيس اللجنة لمتابعة ورصد تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم.

تعليقات المديرة العامة

١٦- ترحب المديرة العامة بـ "تقرير تقييم لجنة دستور الأغذية الدولي والأنشطة الأخرى لمنظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية في مجال المعايير الخاصة بالأغذية". ففي غضون فترة قصيرة نسبياً، وبفضل إسهام الحكومات وكثير من أصحاب المصالح الآخرين في عملية وضع المعايير الدولية الخاصة بالأغذية، قُدِّم تحليل دقيق وشامل. وستُثبت التوصيات المقدمة في التقرير فائدتها في ضمان تمكُّن لجنة دستور الأغذية الدولي والهيئات الفرعية التابعة لها من تحقيق أهدافها على نحو أفضل وتعزيز المشورة العلمية المقدمة إلى اللجنة، وتحسين مشاركة الدول الأعضاء، ولاسيما البلدان النامية.

١٧- وتعتبر المديرة العامة اللجنة كياناً هاماً يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف منظمة الصحة العالمية في مجالي السلامة الغذائية والتغذية، ويسر المديرة العامة أن تحيط علماً بالتوصية التي تقضي بأن يغطي نطاق عمل لجنة دستور الأغذية على نحو كامل الجوانب المتصلة بالصحة من المعايير الخاصة بالأغذية. ويتطلب هذا الأمر زيادة مشاركة المنظمة في أعمال اللجنة، وتعزيز القدرة داخل منظمة الصحة العالمية على تقييم المخاطر المحتملة بما في ذلك تعزيز مهمة المنظمة في مجال التنسيق والتي يتعين إتاحة موارد كافية لها.

١٨- وتؤيد المديرة العامة التوصية بأن تظل اللجنة برنامجاً تشارك في رعايته المنظمتان الأُمَّان. كما أن التوصيتين بتحديد ولاية اللجنة ومعاودة تحديد استقلاليتها مقبولتان في حدود الميزانية وبرنامج العمل اللذين توافق عليهما هاتان المنظمتان. وينبغي لهذه التحديدات أن تعبر بشكل واضح عن الدور الهام المنوط باللجنة في مجال السلامة الغذائية والتغذية، وفي تعزيز الأطر التنظيمية السليمة من خلال وضع مبادئ توجيهية لنظم مراقبة الأغذية الوطنية. وسيمثل هذا أيضاً اعترافاً بالأنشطة التي تضطلع بها اللجنة حالياً على النحو الموصوف في الإطار الاستراتيجي للّجنة للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

١٩- وتشدد المديرة العامة على أن الأنشطة التي تعنى بها حالياً اللجنة ينبغي أن تظل أنشطة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو، لاسيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر المحتملة وبناء القدرات. وذكرت المديرة العامة أنها ستعمل مع المدير العام لمنظمة الفاو على ضمان تحقيق أمثل تنسيق وتوزيع للعمل بين المنظمتين بغية الاستناد إلى مواطن قوتها وتآزرهما. وسيستفيد بناء القدرات في البلدان النامية الذي سيمكنها من تمثيل مصالحها تمثيلاً فعالاً في لجنة دستور الأغذية الدولي وفي المفاوضات التي تجري في منظمة التجارة العالمية، من الصندوق الإستئماني المشترك بين منظمة الفاو ومنظمة الصحة العالمية المقترح إنشاؤه لمدة ١٢ عاما والذي أيدته في عام ٢٠٠٢ اللجنة التنفيذية التابعة للجنة. وسيمثل إدماج الاعتبارات المتعلقة بالسلامة الغذائية والمعايير الخاصة بالأغذية، وإنتاج الأغذية، والاعتبارات المتعلقة بالتجارة في الأغذية، في إطار التركيز العام موضع الاتفاق على التنمية المستدامة خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للاقتصادات النامية.

٢٠- وتؤيد المديرة العامة تأييدا تاما التوصية بالمضي قدما وعلى وجه السرعة في تنفيذ التوصيات المتفق عليها من خلال إنشاء فريق عمل مشترك. وستعمل مع منظمة الفاو على عقد اجتماع تشاوري، على وجه الاستعجال، لاستعراض وضع وإجراءات هيئات الخبراء بغية تحسين نوعية المشورة العلمية وكميتها ومناسبة توقيتها، حسبما طلبت اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين المعقودة في تموز/ يوليو ٢٠٠١.

المنظور السياساتي

٢١- تستعرض الفقرات التالية نتائج التقييم من المنظور السياساتي مع التركيز على أهمية لجنة دستور الأغذية الدولي فيما يتعلق باستراتيجيات منظمة الصحة العالمية في مجال السلامة الغذائية والتغذية. والغرض

من الاستعراض هو إبلاغ جمعية الصحة بالآثار المحتملة على مجالات العمل المتعلقة باللجنة حيث يمكن للمنظمة أن تزيد مشاركتها من أجل تحسين حماية صحة الإنسان.

٢٢- وقد وضعت منظمة الصحة العالمية استراتيجيات للسلامة الغذائية والتغذية،[١] وهي تعمل الآن على إعداد استراتيجيات جديدة في مجالات تتصل بلجنة دستور الأغذية الدولي ويمكن لهذه اللجنة أن تسهم فيها بالمقابل. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٠، طلبت جمعية الصحة العالمية الثالثة والخمسون إلى المديرة العامة، ضمن ما طلبته منها، "زيادة التوكيد على السلامة الغذائية".[٢] وأيّد المجلس التنفيذي، في دورته التاسعة بعد المائة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، مشروع استراتيجية المنظمة العالمية للسلامة الغذائية التي ترمي، في المقام الأول، إلى تخفيف العبء الصحي والاجتماعي الذي تخلفه الأمراض المنقولة بالأغذية.[٣] وتتضمن الأساليب المتبعة لبلوغ هذا الهدف تحسين دور العلوم والصحة العمومية الذي تضطلع به المنظمة في إطار لجنة دستور الأغذية الدولي وتعزيز نظم ترصد الأمراض المنقولة بالأغذية وتحسين تقييم المخاطر ودعم بناء القدرات في البلدان النامية.

٢٣- وشدد التقرير الخاص بالتقييم على ضرورة منح اللجنة أولوية أكبر لمسألة وضع المعايير العلمية فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والمسائل المتصلة بالتغذية والصحة. وينبغي أن يشتمل هذا العمل على وضع مبادئ توجيهية متفق عليها دولياً لصالح نظم مراقبة الأغذية الوطنية، وذلك استناداً إلى معايير حماية صحة المستهلكين واتباع الممارسات المنصفة في تجارة الأغذية وتشجيع المستهلكين على اتباع الأساليب التغذوية المثلى عن طريق التوسيم الملائم واستخدام الإشارات الصحية مما يساعدها على اتخاذ الخيارات السليمة.

٢٤- وقد استهلت منظمة الصحة العالمية أعمالها فيما يتعلق بالاستراتيجية العالمية للغذاء والنشاط البدني والصحة. ومن الوسائل التي تشتمل عليها هذه الاستراتيجية تشجيع تناول الأغذية الصحية بوضع بيانات كافية على عبوات الغذاء واستخدام الإشارات الصحية.

٢٥- وقد وضعت منظمة الصحة العالمية حتى الآن استراتيجية عالمية لتغذية الرضّع وصغار الأطفال،[٤] وهي ترمي إلى محاربة سوء التغذية. ومن بين شتى الوسائل المتاحة لبلوغ هذه الغاية استخدام التغذية التكميلية، وبصفة خاصة، تقوية الأطعمة. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٢ طلبت جمعية الصحة العالمية الخامسة والخمسون من لجنة دستور الأغذية الدولي على وجه التحديد "مواصلة الاهتمام التام بما قد تتخذه من إجراءات لتحسين نوعية معايير الأغذية المجهزة للرضّع وصغار الأطفال، وتعزيز استعمالها على نحو مأمون وسليم وفي السن المناسبة، بما في ذلك عن طريق وضع بيانات العبوات بصورة ملائمة، بما يتمشى مع السياسات التي تتبعها منظمة الصحة العالمية، ولاسيما المدونة الدولية لقواعد تسويق بدائل لبن الأم...".[٤]

٢٦- ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة إسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب لتمكين لجنة دستور الأغذية الدولي من وضع المعايير المتصلة بالصحة. ويؤكد التقرير على وجود حاجة واضحة إلى تحديث وتغيير الإجراء الحالي وترتيبات العمل المتبعة في إطار هيئات الخبراء مثل لجنة الخبراء المعنية بالمضافات الغذائية، المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو والاجتماع المعني بثمالات مبيدات الهوام المشترك

١ انظر الوثيقة م ت١٠٩/١٣ والقرار ج ص ع٥٥-٢٥.

٢ انظر القرار ج ص ع٥٣-١٥.

٣ انظر الوثيقة م ت١٠٩/٢٠٠٢/ سجلات/٢، المحضر الموجز للجلسة الرابعة (النص الإنكليزي).

٤ انظر القرار ج ص ع٥٥-٢٥.

بين هاتين المنظمتين، ووضع نهج موحد واسع النطاق لتقييم المخاطر المتصلة بالأغذية. ويتضمن هذا النهج النظر في المخاطر المحتملة الجرثومية والمخاطر المحتملة الغذائية التي تنشأ عن التكنولوجيا الحيوية. ولتوضيح أفضل الممارسات في هذا المجال ينبغي اتباع منهجية استعراض النظراء بالاستفادة من أعمال الآخرين من أجل الخلوص إلى استنتاجات دولية علمية بصورة أسرع ودون المساس بجودة النهج واستقلاليته ووضوحه. ومن خلال تعزيز نظم ترصد ومراقبة الأمراض المنقولة بالأغذية سيتسنى لمنظمة الصحة العالمية إعداد البيانات التي ترد من جميع أنحاء العالم بشأن المخاطر المحتملة الصحية المتأتية من الأغذية وعبء المرض، مما يمكّن لجنة دستور الأغذية الدولي والحكومات من تحديد أولوياتها.

استعراض المجلس التنفيذي للتقرير

٢٧- أحاط المجلس التنفيذي علماً في دورته الحادية عشرة بعد المائة بالتقرير الخاص بالتقييم الذي أجرته لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وما له من آثار محتملة على أعمال منظمة الصحة العالمية. ووافق على أن يتم، على نحو استثنائي، إعداد قرار ذي صلة بالموضوع تنظر فيه جمعية الصحة في أيار/ مايو ٢٠٠٣، غير أن ذلك لن يكون إلا بعد معرفة رد فعل لجنة دستور الأغذية إزاء التقرير.

٢٨- وقد اعتمدت الدورة الخامسة والعشرون (الاستثنائية) للجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ بيانا عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية، سيعرض على جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسين في أيار/ مايو ٢٠٠٣ والأجهزة الرئاسية لمنظمة الأغذية والزراعة (انظر الملحق).

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٢٩- جمعية الصحة مدعوة إلى النظر في اعتماد مشروع القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية السادسة والخمسون،

إذ تذكر بالقرار ج ص ع٤٠-٢٠ بشأن لجنة دستور الأغذية الدولي والقرار ج ص ع٥٣-١٥ بشأن السلامة الغذائية؛

وبعد أن نظرت في التقرير الخاص بالتقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لدستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) والأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية؛[١]

وإذ تعترف مع التقدير ببيان لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المرفق بهذا القرار؛

وإذ ترحب بالتوصية التي تقضي بإعطاء أولوية أعلى لوضع المواصفات القائمة على العلوم من أجل السلامة الغذائية والقضايا المتصلة بالتغذية والصحة؛

١ الوثيقة ج٥٦/٣٤.

وإذ تلاحظ مع الارتياح التعاون الممتاز بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في مجال السلامة الغذائية والتغذية؛

وإذ تدرك أن ارتفاع مستوى توزيع الأغذية في العالم يرتبط بازدياد الحاجة إلى إجراء تقييمات ووضع مبادئ توجيهية متفق عليها دوليا فيما يتعلق بالسلامة الغذائية والتغذية؛

وإذ تعترف بأن من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية قيام نظام لإنتاج الأغذية المأمونة لفائدة السوق الداخلية وسوق التصدير على حد السواء وذلك بالاستناد إلى أطر تنظيمية تحمي صحة المستهلكين؛

وإذ تؤكد على المسؤولية الرئيسية التي تتحملها منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، في إجراء التقييمات العلمية السليمة للأخطار المرتبطة بالأغذية والتغذية كأساس للتصدي للمخاطر المحتلمة على المستويين الوطني والدولي؛

وإذ تؤكد على الحاجة الماسة إلى تعزيز مشاركة قطاع الصحة في أنشطة وضع المواصفات فيما يتعلق بالأغذية من أجل تعزيز وحماية صحة المستهلكين؛

١- **تقر مساهمة** منظمة الصحة العالمية المباشرة المتزايدة في لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وتعزيز القدرات داخل المنظمة من أجل تقييم المخاطر المحتملة؛

٢- **تحث** الدول الأعضاء على ما يلي:

(١) المشاركة بهمة في عملية وضع المواصفات على الصعيد الدولي في إطار لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) ولاسيما في مجال السلامة الغذائية والتغذية؛

(٢) استخدام معايير الدستور استخداما كاملا لحماية صحة الإنسان على طول السلسلة الغذائية وتعزيز النظم الغذائية الصحية؛

(٣) حفز التعاون بين جميع القطاعات المشاركة، على المستوى الوطني، في وضع المواصفات المتعلقة بالسلامة الغذائية والتغذية بالتركيز، بشكل خاص، على قطاع الصحة وإشراك جميع أصحاب الشأن على نحو كلي؛

(٤) تيسير مشاركة خبراء وطنيين في الأنشطة الدولية لوضع المواصفات؛

٣- **تدعو** اللجان الإقليمية إلى استعراض السياسات والاستراتيجيات الإقليمية لتعزيز القدرات في مجالي وضع المواصفات المتعلقة بالسلامة الغذائية والمعلومات الخاصة بالتغذية؛

٤- **تدعو** الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى إلى زيادة مستوى التمويل المقدم إلى أنشطة المنظمة المتعلقة بوضع المواصفات الخاصة بالأغذية وإيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا؛

٥- **تطلب إلى** المدير العام ما يلي:

(١) تعزيز دور المنظمة:

(أ) في إدارة لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وإبراز الدور الذي تضطلع به اللجنة وأعمالها على جميع مستويات المنظمة؛

(ب) في الربط بين لجنة دستور الأغذية الدولي (هيئة الدستور الغذائي) وبين صياغة وتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة ومن أجل اللوائح الصحية الدولية؛

(ج) في تقييم المخاطر المحتملة عن طريق نظام هيئات الخبراء والمشاورات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، في جملة أمور، وكذلك عن طريق إقامة جهاز تنسيقي في منظمة الصحة العالمية؛

(د) في دعم قدرات نظم السلامة الغذائية على حماية صحة الإنسان على طول السلسلة الغذائية؛

(هـ) في دعم تحليل الروابط القائمة بين البيانات الخاصة بالأمراض المنقولة بالغذاء وبين التلوث الناجم عن الأغذية؛

(٢) تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز القدرات في المجالات المذكورة أعلاه؛

(٣) حفز إقامة شبكات بين السلطات التنظيمية الوطنية والإقليمية المعنية بالسلامة الغذائية؛

(٤) مواصلة تعزيز أواصر التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وبخاصة في إطار برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

الملحق

بيان هيئة الدستور الغذائي عن نتائج التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للدستور الغذائي وللأعمال الأخرى التي تضطلع بها المنظمتان في مجال المواصفات الغذائية

١- بعدما درست هيئة الدستور الغذائي التقرير والتوصيات الصادرة عن *التقييم المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن الدستور الغذائي وغير ذلك من المواصفات الغذائية* التي تضطلع بها المنظمتان، أعربت عن تقديرها للمنظمتين الراعيتين على المبادرة إلى إجراء التقييم والحرص على أن يتم ذلك بصورة تشاورية تتسم بالكفاءة والفعالية. كما أعربت عن تقديرها لفريق التقييم وفريق الخبراء على التقرير الممتاز الذي أعداه وعلى عمق التحليل والاقتراحات والتوصيات الشاملة فيه.

٢- ولاحظت الهيئة بارتياح النتيجة التي توصل إليها التقييم من أن المواصفات الغذائية الصادرة عنها مهمة جدا بالنسبة إلى الأعضاء باعتبارها مكونا حيويا من مكونات نظم الرقابة على الأغذية الرامية إلى حماية صحة المستهلك وإلى ضمان اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية كما أيدت وجهة النظر التي تعتبر أن المواصفات هي شرط أساسي لازم لحماية المستهلك لكن ينبغي النظر إليها في سياق النظام ككل في مختلف مراحل السلسلة الغذائية، لاسيما بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

٣- واستذكرت الهيئة أن مواصفات الدستور الغذائي تستخدم كمرجع للدول الأعضاء في إطار واجباتها التي نص عليها الاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة والاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية لدى منظمة التجارة العالمية. وجرى الاعتراف في هذا الإطار بأن عددا كبيرا من الدول الأعضاء ذات الاقتصادات الأقل نموا أو التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول تمكنت من استخدام مواصفات الدستور الغذائي مباشرة كأساس للتشريعات المحلية ولوضع المواصفات بما يتماشى والاتفاقين. ولاحظت الهيئة أن هذا يصدق بصفة خاصة عندما تستند المواصفات إلى بيانات عالمية بما في ذلك ما يرد منها من البلدان النامية.

٤- وأيدت الهيئة الاتجاه العام لتقرير التقييم وتعهدت **بتطبيق** الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التوصيات الصادرة عنه. وأيدت بشدة ضرورة استعراض تلك التوصيات في أسرع وقت ممكن. ولاحظت الهيئة أنه منذ انعقاد المؤتمر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المواصفات الغذائية والمواد الكيميائية في الأغذية وتجارة الأغذية عام ١٩٩١، طرأت تغييرات هامة على أولويات الهيئة وبرامجها مع ازدياد التركيز على قضايا سلامة الأغذية. وقد أدى هذا التركيز إلى إصدار المزيد من المواصفات ذات الصلة بالصحة ويجري حاليا توسيع نطاقه ليشمل السلسلة الغذائية بأكملها؛ وسيتواصل تطوير هذه العملية.

٥- وبعدما أخذت الهيئة علما بتوصيات التقييم بشأن مهام الهيئة، اعتبرت أن **مهامها** الحالية التي تقضي بحماية صحة المستهلك وكفالة اتباع ممارسات نزيهة في تجارة الأغذية لاتزال مناسبة غير أنها قد تحتاج إلى مناقشة في المستقبل. وأكدت الهيئة أن الأولوية الأولى بالنسبة لها ضمن نطاق مهامها هذه هي مواصلة وضع المواصفات التي تؤثر على صحة المستهلك وسلامته.

٦- ومن أجل المحافظة على الدعم الكبير من كافة الدول الأعضاء وأصحاب الشأن، **وافقت** الهيئة على وجوب أن يركز ردها ورد المنظمتين الراعيتين على التقييم على النقاط التالية:

- زيادة كفاءة عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وفعاليتها، مع المحافظة على الشفافية ونطاق التغطية والاتساق في الإجراءات في سياق عملية وضعها؛
- زيادة مشاركة الدول الأعضاء النامية والدول الأعضاء التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في أعمال هيئة الدستور الغذائي في مختلف مراحل وضع المواصفات؛
- زيادة فائدة مواصفات الدستور الغذائي بالنسبة إلى الدول الأعضاء من حيث جدواها بالنسبة إلى احتياجاتها وإلى التوقيت؛
- تعزيز القاعدة العلمية لتحليل المخاطر، بما في ذلك تقدير المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية من أجل تحسين كفاءة وفعالية تقديم مشورة الخبراء العلمية للهيئة وللدول الأعضاء ولتحسين الإبلاغ عن المخاطر؛
- زيادة كفاءة بناء القدرات من أجل تطوير النظم القطرية للرقابة على الأغذية.

٧- ووافقت الهيئة على ضرورة أن تتمتع بقدر أكبر من الاستقلالية ضمن الهيكل الشامل لكل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، يمكنها من اقتراح وتنفيذ **برنامج عملها وميزانيتها** بعد موافقة المنظمتين الراعيتين عليه.

٨- وأيدت الهيئة الآراء التي وردت في تقرير التقييم من أن أمانة الدستور الغذائي تعمل بجهد وبشكل فعال وموجه نحو الأعضاء، لكنها مثقلة بالأعمال ولا تملك الموارد الكافية لدعم أنشطة الدستور الغذائي الحالية. وأيدت بشدة التوصية بتوسيع الأمانة وبوجوب أن تتماشى فئات الموظفين فيها وهيكلها مع الاحتياجات المتنامية للهيئة.

٩- وفيما يتعلق **بمشورة الخبراء** أيدت الهيئة تماما الرأي القائل إن هذا العنصر هام جدا بالنسبة إلى كافة الدول الأعضاء والهيئة نفسها. ورأت وجوب امتلاك المنظمتين الراعيتين القدرات الكافية لإسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب. كما وافقت على وجوب بلورة هذا العمل بشكل أوضح في إطار المنظمتين وتعزيز الصلات بينه وبين أولويات الدستور الغذائي وتنسيقه داخليا بقدر أكبر، فضلا عن زيادة موارده بدرجة كبيرة. كما تدعو الحاجة إلى زيادة تعزيز استقلاله عن أي مؤثرات خارجية وشفافيته في إطار المنظمتين. واعتبرت الهيئة أنه لا بد من التمييز بوضوح أكبر بين وظيفة تقدير المخاطر التي يؤديها الخبراء ووظيفة إدارة المخاطر التي تؤديها لجان الدستور الغذائي، مع الإشارة إلى الروابط التي يجب أن تقوم بين هاتين الوظيفتين. وشددت الهيئة على أن تقديم مشورة الخبراء العلمية هي مسؤولية مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ويجب أن يظل كذلك. وأوصت بشدة بأن تزيد منظمة الصحة العالمية مساهمتها بشكل ملحوظ في تقدير المخاطر على الصحة الذي تجريه لجان الخبراء المشتركة بين المنظمتين ومشاورات الخبراء المشتركة بين المنظمتين. كما أوصت منظمة الأغذية والزراعة بزيادة مدخلاتها في المجالات التي تعكس مسؤولياتها وخبرتها. ورحبت الهيئة بما جاء على لسان الدكتورة Bruntland في ملاحظاتها الافتتاحية أمام الدورة الحالية من أن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ستقومان بإعداد المشاورة التي طالبت هيئة الدستور الغذائي بها في دورتها الرابعة والعشرين[١] بشأن تعزيز الدعم العلمي لاتخاذ القرارات في الدستور الغذائي والدعوة إليها على اعتبارها أولوية ملحة.

١ الفقرة ٦١ من الوثيقة ALINORM01/41 .

١٠- وفي مجال **بناء القدرات**، رحبت الهيئة بالمبادرات القيمة التي وردت في التقرير، بما في ذلك مرفق وضع المواصفات وتنمية التجارة الذي تديره منظمة التجارة العالمية بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وبالأخص حساب الأمانة الجديد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتفعيل المشاركة في الدستور الغذائي. ودعت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى بذل ما أمكن من جهود لتأمين الأموال من خارج الميزانية وتعزيز تنسيق المساعدة الثنائية في مجال بناء القدرات. كما دعت إلى اعتماد منهج منسق بصورة أكبر لبناء القدرات بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وطلبت إلى المنظمتين الراعيتين إجراء تحليل فوري للوسائل المتوافرة لديهما لبناء القدرات وإبلاغ هيئة الدستور الغذائي بطرق تحسين تنسيق العمل وتوزيعه استنادا إلى نقاط القوة والتفاعلات المتبادلة بينهما.

١١- ودعت الهيئة **منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية** إلى توفير موارد إضافية من البرنامج العادي، إلى جانب الموارد من خارج الميزانية إذا دعت الحاجة، من أجل تعزيز عمل الدستور الغذائي والأعمال ذات الصلة في المنظمتين.

١٢- ودعت الهيئة **الحكومات الأعضاء** إلى دعم متابعة عملية التقييم، بما في ذلك البيانات الصادرة عنها والمواقف المتخذة في جمعية الصحة العالمية ومجلس منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمرها العام.

١٣- وأكدت الهيئة من جديد **التزامها** بالإسراع في دراسة كافة التوصيات الموجهة إليها في تقرير التقييم وفي هذا الإطار:

- دعت **الدول الأعضاء** والمنظمات الدولية المهتمة إلى تقديم ملاحظاتها الخطية إلى الأمانة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات المتعلقة **ببنى لجنة الدستور الغذائي ومهامها** وإعطاء عدة خيارات تعرض على الهيئة لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات على وظائف **اللجنة التنفيذية** وإعطاء عدة خيارات تعرض على الهيئة لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات على **إدارة المواصفات** وإجراءات **وضع المواصفات**، بما في ذلك تحديد الأولويات التي أوصت بها الدول الأعضاء النامية والتوصية باعتماد استراتيجيات من شأنها الإسراع في تنفيذ إجراءات أكثر فعالية وكفاءة، بما يعطي الهيئة عدة خيارات لدراستها في دورتها العادية المقبلة؛
- طلبت إلى الأمانة وضع استراتيجية لتقوم الهيئة بدراستها في دورتها العادية المقبلة بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة **اللائحة الداخلية** والإجراءات الداخلية الأخرى؛
- طلبت إلى الأمانة تحليل الملاحظات الصادرة عن تقرير التقييم التي لم يتم التطرق إليها آنفا وإعطاء عدة خيارات وإصدار توصيات بشأن طريقة العمل.

= = =